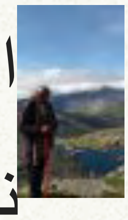
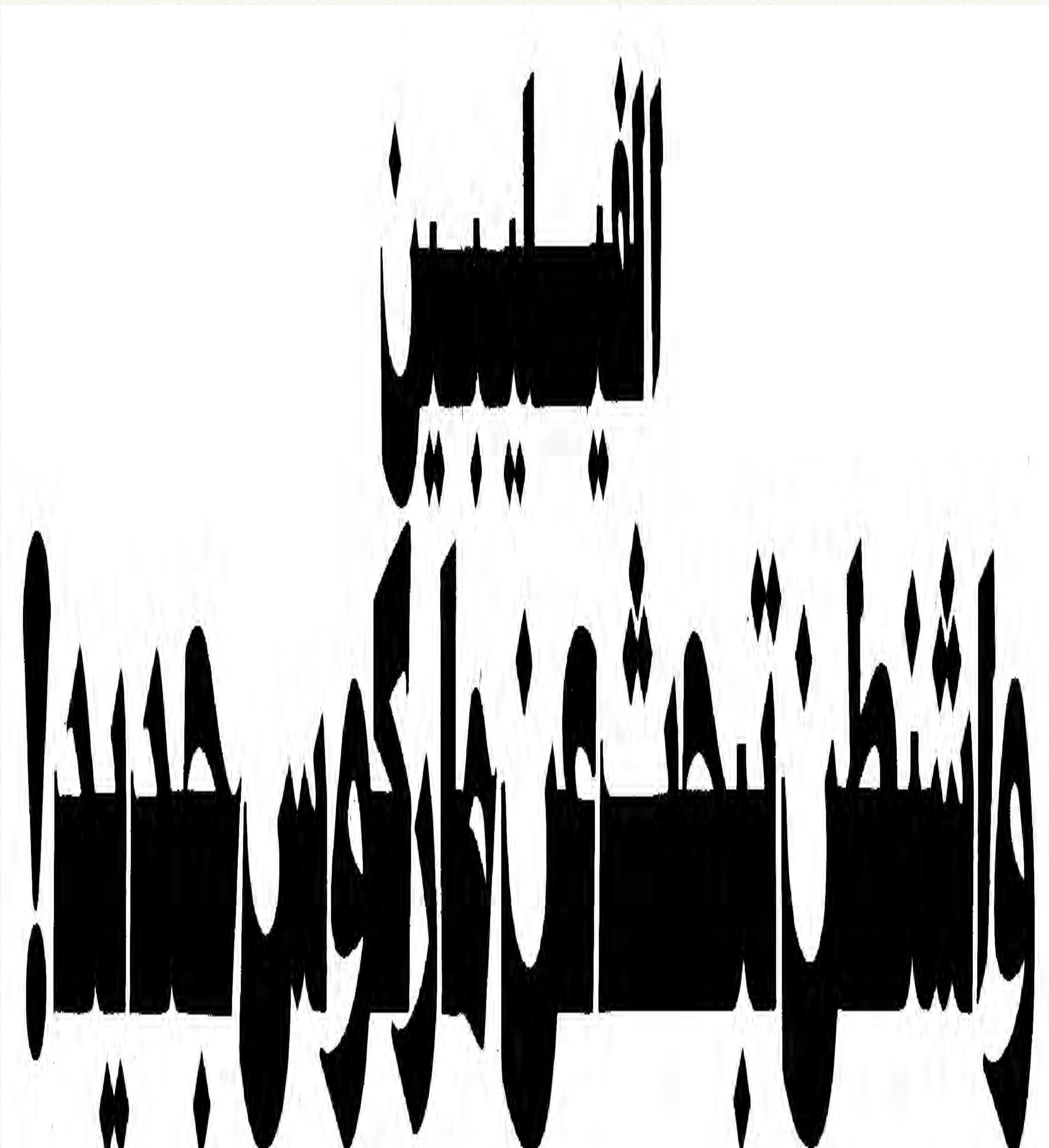
[موقع مصطفى نور الدين عطية]



الفيلبين : واشنطن تبحث عن ماركوس جديد ! .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ٧٣، ٢٠ سبتمبر ١٩٨٥، باريس، ص ص ٢٧ - ٢٩

الأحد 31 كانون الثاني (يناير) 2016, بقلم [مصطفى نور الدين عطية]


الفيلبين
واشنطن تبحث عن ماركوس جديد!

الفيليبين تمر بأزمة. فماركوس يحكم بصعوبة، والمعارضة المسلحة والسياسية تتسع باستمرار، والولايات المتحدة باتت مستعدة للبحث عن بديل اكثر «اقناعاً». وبما ان الجزر الفيليبينية تمثل موقعاً استراتيجياً حيوياً جداً لواشنطن فان اي تطور فيها يكسب ابعاداً تتجاوز احتمالات التغيير الداخلي

بقلم: مصطفى نور الدين عطيه

لم يفشل «المجتمع الجديد» الذي وعد به ماركوس في ١٩٧٢ فحسب، بل تحولت، الى نكتة سمجة، اطروحته عن الاصلاح المالي وغير ذلك من محاولات الفكاك الشفوي من اطر وعلاقات التخلف والتبعية.. ناهيك عن الديمقراطية!! فالاقتصاد الفيليبيني ينغرس،

اكثر فأكثر، في علاقاته الاقتصادية التي تؤيد لعبه لدور المزود للسوق الرأسمالي الدولي بالاناناس والموز، في ظل هيمنة الشركات الدولية النشاط... بل ولأول مرة منذ الاحتلال الاستعماري الاسباني للفيليبين، الذي انتهى عام ١٨٩٨، اضطرت الدولة لاستيراد حاجتها من السكر عام ١٩٨٣. بعد ان كانت تحقق اكتفاءها الذاتي.. وكانت خامس مصدر عالمي للسكر (٣ مليون طن سنوياً) الذي يضمن لها ربع دخلها من العملات الأجنبية.

لكن حقيقة الأوضاع الاقتصادية بالفيليبين ذات وجهين لا بد من الإطلال عليهما للامساك بالتناقض الداخلي في المجتمع على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذلك في علاقة تلك الأوضاع بالارتباط بالتوزيع الدولي للعمل والسوق الرأسمالي العالمي.. فطبقاً للمؤشرات التقليدية وطبقاً لتقدير البنك الدولي كان متوسط معدل النمو السنوي للدخل المحلي ٥ في المئة بين ٦١ - ١٩٧٠ فارتفع في العقد التالي الى ٦ في المئة وهو بالتالي معدل معقول بالقياس الى البلدان المتخلفة الأخرى بل وبالمقارنة ببعض البلاد الرأسمالية المتقدمة والاشتراكية ايضاً.

وتوزيع هذا الدخل المحلي على القطاعات المختلفة ابان الفترتين يبين انه بينما ظل معدل نمو قطاع الخدمات ثابتاً عند ٢ و٥ في المئة، فإن قطاع الزراعة حقق تقدماً ملموساً من ٤,٣ في المئة الى ٤,٨ في المئة وان القفزة الحقيقية كانت لقطاع الصناعة الذي اصبح ٨ في المئة اي بارتفاع ٢ في المئة بالمقارنة بفترة ٦١ - ١٩٧٠... وهذه المعدلات تضع الفيلبين ايضاً في وضع مرتفع بالقياس بمعظم البلاد المتخلفة... فهي بالارقام المطلقة تعني ارتفاع اجمالي الدخل المحلي من ٧ مليار دولار عام ١٩٦١ الى ٤٠ مليار دولار عام ١٩٨١.. انخفض نصيب كل من قطاع الخدمات والزراعة منه بنسبة ٤ في المئة ليكون نصيب الأول ٤٢ في المئة والثاني ٢٢ في المئة بينما نصيب الصناعة ٣٦ في المئة اي بارتفاع ٨ في المئة بين السنتين اساس المقارنة..

فأين الخلل اذن؟ يتمثل الخلل وقبل كل شيء، في كون الفيليبين بلداً تتوفر فيه الأرض الزراعية بشكل متناسب مع نموها السكاني، غير ان هذه الأرض في معظمها مخصصة لزراعة المحاصيل المخصصة للتصدير.. بينما تضطر الى استيراد كميات متزايدة من المواد الغذائية للاستهلاك الداخلي.. فمنذ عشر سنوات كانت وارداتها من الحبوب الغذائية ٨١٧ الف طن فاصبحت الآن ١,٣ مليون طن..

وبرغم ان معدل النمو السنوي للصادرات ارتفع بين ١٩٦١ - ١٩٧٠ و١٩٧٠ - ١٩٨١ من ٢,٣ في المئة الى ٨ في المئة بينما انخفض معدل الواردات من ٧ في المئة الى ٢ في المئة فإن الميزان التجاري للفيليبين سجل عجزاً قدره ٣ مليار دولار!.

ونجد تفسير ذلك في عوامل عدة: منها ارتفاع اسعار المواد الغذائية والصناعية التي تستوردها الفيليبين وكذلك ارتفاع قيمة الدولار، ومن ناحية اخرى انخفاض الاسعار العالمية للمواد الأولية التي تصدرها الفيليبين الى السوق الرأسمالي الدولي. الى جانب

سيطرة الشركات الدولية النشاط على الاقتصادي المحلي... وتفشي الفساد الاقتصادي وسط كبار ملاك الأرض والرأسمالية المحليين حتى قمة السلطة السياسية. فالسوق الرأسمالي الدولي سيتأثر بصادرات الفيليبين ونصيب البلاد الرأسمالية المتقدمة التي تتحكم بالأسعار العالمية يعادل ثلاث ارباع صادرات الفيليبين والباقي يذهب الى البلدان المتخلفة. فالولايات المتحدة وحدها تستأثر باكثر من ٣٥ في المئة من صادرات الفيليبين واليابان بنحو ٢١ في المئة والسوق الأوروبية المشتركة ٦ في المئة. اما واردات الفيليبين فتخضع لقاعدة مختلفة نسبياً وان كانت تتم ايضاً في اطار السوق الرأسمالي الدولي، فربع وارداتها يأتي من الولايات المتحدة والسدس من الشرق الأوسط والسدس الآخر من اليابان..

وداخل واردات الفيليبين لا بد من التأكيد على طبيعة ما يأتي من السوق الرأسمالي الدولي اذا ان هذا يعد، الى حد كبير، المسؤول عن الخلل في الميزان التجاري. فنحو ١٣ في المئة من وارداتها مواد زراعية. و٢٦ في المئة طاقة و٦١ في المئة منتجات صناعية.. اي ان معظم الواردات الفيليبينية تأتي من البلاد الرأسمالية المتقدمة..

وعلى هذا النحو تتضح الكيفية التي يتسبب بها رأس المال الدولي في «اكساد» البلاد المتخلفة عن طريق تحكمه في الأسعار العالمية لكل من الصادرات والواردات اي التجارة العالمية بشكل عام.

وجزء من مشاكل الفيليبين، كمعظم البلدان المتخلفة، مشكلة الديون الخارجية التي تكبلها والتي بلغت ٢٦ مليار دولار. اي انها ارتفعت خمس مرات ابان السنوات الخمس الأخيرة.. واصبحت الفيليبين بديونها من اكثر دول العالم مديونية؟ وهي لا تكف عن الاستدانة من جديد لدفع اقساط الديون القديمة واعبائها.. وفي اواخر ايار (مايو) الماضي وافق ٤٨٣ بنكاً غربياً، دائنة للفيليبين على منحها قرضاً جديداً قدره ٩٢٥ مليون دولار بالاضافة الى تسهيلات تجارية بنحو ٣ مليار دولار..!! وطبقاً للأرقام الرسمية فإن من المقرر ان تنفق الفيليبين على شراء الاسلحة بين ١٩٨٤ و١٩٨٩ نحو ٤٢٥ مليون دولار، برغم ان قواتها العسكرية التي لم تكن الا ٦٠ الف جندي منذ عشر سنوات لم تتجاوز ١٠٩ الاف شخص.. داخل مجتمع يصل عدد سكانه الى ٥١ مليون نسمة

مجتمع يصل عدد سكانه الى ٦٠ مليون نسمة...

مؤشر آخر، اكثر شمولاً، يتمثل في ارتفاع الاجور منذ ١٩٧٢ بنسبة ١٧٢ في المئة في الوقت الذي ارتفعت نفقات المعيشة بنسبة ٣٠٠ في المئة منذ التاريخ نفسه وهو ما يعني سقوط المزيد من الشعب في الفاقة سنة بعد اخرى... واذا اضيف الى ذلك ما تركته تلك الأوضاع من تأثير مباشر على مسألة العمالة فإن ذلك يظهر مدى الفاقة التي يعاني منها الشعب، فنحو ١٥ في المئة من القوة العاملة متعطلة عن العمل و٣٥ في المئة منها يعمل وقتاً جزئياً فقط... ويعني هذا ظهور مشكلة السكان وهجرة الايدي العاملة نحو سوق العمل الدولي. بعد ان تسبب التفاوت الاجتماعي الداخلي الى تحويل خمس السكان، اي نحو ١٠ مليون شخص، الى حالة من سوء التغذية الحادة طبقاً لمنظمة التغذية والزراعة... وطبقاً لآخر الاحصاءات يوجد نحو ٢ مليون شخص من القوة العاملة الفيليبينية في نحو مائة بلد، تستوعب بلدان الخليج وحدها اكثر من ٨٧ في المئة من القوة العاملة الفيليبينية المهاجرة.. وتوفر تحويلات هؤلاء المهاجرين نحو ٨١٥ مليون دولار اي اكثر مما توفره السياحة للفيليبين.

من ناحية أخرى فإن الاقتصاد الفيليبيني، كغيره من اقتصاديات البلدان المتخلفة، يتخبط في مشروعات صناعية تلتصق اساساً بمشاكل الاقتصاد الرأسمالي الدولي الذي يلجأ الى التخلص من ازمته بتصديرها الى البلدان المتخلفة... فالصناعات التقليدية التي لم تعد مربحة في البلدان الرأسمالية المتقدمة يتم تصديرها وزرعها في البلدان المتخلفة حيث الايدي العاملة ارخص، والتنظيم النقابي ضعيف والمكاسب الاجتماعية معدومة.. وبالتالي تستطيع الشركات تكثيف استغلالها لهذه الايدي العاملة وتعبئة وتحويل الارباح الى البلدان المتقدمة التي تعود الى هذه البلدان المتخلفة في شكل قروض او ديون... فيمكن النظام العالمي بذلك من اعادة تقسيم للعمل جديد سيتأثر فيه بالتكنولوجيا الحديثة المتقدمة...

وفي أحيان كثيرة تفشل تجربة النقل هذه بعد ان تكلف باهظاً... فاحدى الشركات الفرنسية (كروزيت - لوار) وشركة فيليبينية كبيرة (سان ميجول) وقعتا عقداً في ١٩٧٨ لانشاء مصنع «لموصلات اجهزة تدفئة من الزهر Fonte ». وساهمت الشركة الأخيرة بنسبة ٦٠ في المئة من رأس المال، وبعد سنة من التشغيل اغلق المصنع

ابوابه وتحول الى مخزن للبيرة التي تصنعها الشركة الفيليبينية! اذ ان الخبراء اكتشفوا ان ثمن تكلفة الانتاج شديدة الارتفاع بالمقارنة بالاسعار الدولية!! ففي الواقع كانت كل مدخلات التصنيع يتم استيرادها!!

مثال آخر، اكثر مأسوية، حيث انشىء مصنع لعجينة الورق برأس مال مشترك فرنسي - فيليبيني، والمواد الأولية هنا لا مشكلة فيها، فالغابات تحيط بالمنطقة التي انشىء فيها، بل ان في جوار المصنع نهراً يمكن نقل الخشب عبره... غير ان الخبراء لم يلحظوا ان النهر يظل جافاً ثمانية اشهر في السنة!! فاغلق المصنع لأن الحصول على أخشاب من مناطق أبعد يرفع من كلفة الانتاج!.

ترافق مع كل ما سبق الفساد الاقتصادي الذي يتمثل بالارتباط بين الطبقة الجديدة التي صعدت مع تولي الدكتاتور ماركوس السلطة عام ١٩٦٥، وربطت مصالحها برأس المال الدولي... ووجهت استثماراتها نحو الانشطة التي تلتقي مع استراتيجية رأس المال الدولي المأزوم. ولم يتمثل انعدام اهتمامها بالمصلحة الوطنية للفيليبين

في هذا فقط بل تفشى بينها ظاهرة تهريب رؤوس اموالها واستثمارها في الخارج خوفاً من الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتوترة بالداخل.. ولا يستثنى من ذلك الدكتاتور ماركوس وزوجته اللذان هربا ٧٦٦ مليون دولار الى اوروبا والولايات المتحدة..

تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الفيليبين اضطر البنك الاسيوي للتنمية الى وقف اسهاماته في «مشروعات التنمية» نظراً لأن الدولة اصبحت عاجزة، منذ زمن طويل، عن تسديد نصيبها في الاستثمارات المشتركة مع البنك.. وبالتالي فإن هذه المشروعات في حالة موات! ولارتباط ما هو اقتصادي، بما هو سياسي فإن احد خبراء البنك الآسيوي قال صراحة معلقاً على هذه الأوضاع «لن يحدث انتعاش ما لم تعد الثقة، وبالتالي ما لم يتوفر الاستقرار السياسي»..

وذلك لا يعني بأي حال ان الفيليبين «خالية» من النشاط.. فالشركات الدولية النشاط ما زالت تتوفر لها كل الظروف الملائمة لاستغلال مواردها الطبيعية من ارض ومناجم.. ففي جزيرة ميندانا وحدها اربع شركات (دول، وديل مونت، ويونيتد براندز ودافاو فرويت كوربوريشن) تستغل ٨١ الف هكتار كمزارع موز واناناس للتصدير

ويبلغ قيمة ما تصدره سنوياً ١٦٠ مليون دولار.. واعطى الدكتاتور

ماركوس اخيراً لخمس شركات دولية النشاط اخرى حق احتكار ٣٠ الف هكتار لاستخراج زيت البالم.. ويسهل من توسع الشركات الدولية على ارض الفلاحين عدم امتلاك هؤلاء لحجج ملكية فيتم تجريدهم من ارضهم وتعطى لهذه الشركات.

المعروف ان كل هذه الشركات العملاقة هي اميركية تشاركها بعض الشركات الدولية الاخرى وبعض الشركات الرأسمالية المحلية او الدولة ذاتها. وهدف هذه الشركات جميعاً هو انتاج محاصيل زراعية ذات طبيعة خاصة من اجل التصدير وليس من اجل توفير الطعام للشعب الفيليبيني..

تفجرت الأوضاع في الفيليبين منذ سنوات طويلة. واخذت شكل حرب اهلية يذهب ضحيتها نحو ٥ الاف شخص كل سنة الى جانب مئات من الرجال والنساء يختفون كل عام.. ويجري اعدام مئات اخرين دون محاكمات في ظل قانون الأحوال العرفية الذي طبق بين ١٩٧٢ - ١٩٨١

١٩٦٦ و ١٩٨٦...

وعبر ذلك كله عن مسار من الصراع السياسي الثوري والمعتدل. لذلك فقد سارع خبراء السياسة الاميركية لشؤون جنوب شرق اسيا بخبرتهم الطويلة في فيتنام وكوريا... لايجاد «حل للفيليبين» او بدقة حل للولايات المتحدة ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، ولوقف المد الثوري الفلاحي الذي تصفه بالشيوعية ليكون مبرراً لتمرير سياستها امام الرأي العام الاميركي.

ويعتبر المراقبون جزيرة ميندناو قلعة الثوار بالفيليبين، وان كان لذلك تاريخ عريق يعود لمقاومتها طوال اربعة قرون الغزو الاسباني ثم الاميركي.. ويتكون الثوار اساساً من الفلاحين الذين يسميهم بعض المحللين «الثوار المسلمين» والبعض الآخر «الثوار اليساريين». فالقاعدة الأساسية لـ«جيش الشعب الجديد»، هي بالفعل قاعدة فلاحية وذلك يستند، اساساً، الى واقع التفاوت الاجتماعي والبؤس الاقتصادي الذي يعاني منه الفلاحون بالاضافة طبعاً الى القهر السياسي الذي «مر» عليهم في اشكاله المختلفة في عهود الاستعمار المباشر أو غير المباشر. ففي كل الأحوال كان هذا الاستغلال اما ان

يقوم به كبار ملاك الاراضي الزراعية ذوو الاقطاعيات الشاسعة على حساب افقار الفلاحين وتجريدهم من ارضهم، او ان تقوم به الشركات العملاقة متعددة الجنسية خاصة في استغلال مزارع جوز الهند وقصب السكر والموز والأناناس.

ومن هنا، في ظل أرضية خصبة استطاع جيش الشعب الجديد، منذ تكونه في ١٩٦٩، ان يكون اغلب اعضائه في ظل استراتيجية قتالية تهدف اساساً الى تحرير القرى ومحاصرة المدن. ويتمتع جيش الشعب الجديد بتعاون واسع من قبل الفلاحين ويقدر عدد الذين يساندونه منهم بما يتراوح بين ٦ و٨ ملايين فلاح، يعملون على اخفاء الثوار او ارشادهم عن نقاط ضعف قوات الجيش او امدادهم بالطعام الى اخره.

ويساعد على اتساع قاعدة الثوار في الفيليبين ما يقدمونه من برامج مستقبلية للمجتمع ومساهمتهم في وضع حد للاستغلال الواقع على الفلاحين في القرى التي يهيمنون عليها. ففي بعض الاحيان

استطاعوا اجبار كبار الملاكين على القبول بتخفيض الريع الذي يأخذونه من الفلاحين مقابل زراعة الارض والذي كان يصل الى نحو نصف المحصول... وعندما كان يرفض الملاك تخفيف العبء عن الفلاحين كانوا يساعدون هؤلاء على الاستيلاء على الأرض لحسابهم.

ويساعد الثوار الفلاحين ايضاً على مقاومة اللصوص من المدنيين والعسكريين الذين يستولون على نقودهم او جزء من المحصول.. وكذلك على مواجهة مشكلة «الربا».. فالفلاح يضطر للاستدانة وتوفير طعامه اليومي فيدفع بعد اسبوع ٧ بيزوس لتسديد الخمسة التي استدانها.

ويواجه جيش الديكتاتور قوات الثوار بالاستراتيجية التي اتبعتها القوات الاميركية في فيتنام لقطع وسائل الاتصال بين الثوار وقواعدهم من الشعب... فمنذ ١٩٧٢ ونحو ٦٠ في المئة من قوات الجيش الفيليبيني تتواجد في جزيرة مينداناو ولمحاصرة القواعد الثورية... وقام الجيش باعادة تنظيم الريف فيما يسمى «بالضياع الاستراتيجية»... وذلك التنظيم يتم عبر ترحيل الفلاحين عن قراهم واعادة تسكينهم في مواضع أخرى بعيدة نسبياً عن ارضهم، وفرض

قوانين الطوارىء بحيث يجبر الفلاحون على العمل بين الخامسة صباحاً والعودة الى المعسكرات عند الخامسة مساءاً. ومراقبتهم واعطائهم من المحصول ما يكفي لطعامهم فقط وذلك حتى لا يقوموا بالاتصال بالثوار او بتزويدهم بالطعام... وتجبر الدولة الشركات الدولية النشاط الفلاحين في هذه «الضياع أو القرى الاستراتيجية» على زراعة الكاوتشوك بدلاً من الحبوب الغذائية. وتتسع المعارضة لتتجاوز الفلاحين. ... فهي تشمل الطبقات الوسطى والرأسمالية والطبقات الشعبية. وفجرها كل ما تعرضنا له، الى جانب اغتيال بنينو اكينو في ٢١ اب (اغسطس) ١٩٨٣، يوم عودته من منفاه بالولايات المتحدة الذي دام ثلاث سنوات.

وحاولت الدولة اتهام الثوار بقتل اكينو، الا ان الاحساس التلقائي للشارع السياسي وجه اصابع الاتهام فوراً يوم الجنازة الى الدكتاتور ماركوس وزوجته اميلدا ووزير الجيش الجنرال فابيان فير الذي شغل ايضاً منصب رئيس المخابرات السرية والحرس الجمهوري..

من سخريات التاريخ ان بطل اليوم «اكينو» ليس الا صديقاً للمخابرات الامريكية منذ العشرين من عمره، باعترافه هو نفسه عام

١٩٨١، ومشاركته في عديد من العمليات معها في الفيليبين واندونسيا، ولاوس وكمبوديا... الى جانب عمله كمستشار لثلاث من رؤوساء الفيليبين. واذا كان ماركوس قد وصل الى الحكم منذ ١٩٦٥، فانه لم يستطع ان يحتفظ بالسلطة الا عبر وسائل القمع وبفرض قانون الأحوال العرفية وحالة الطوارىء منذ ١٩٧٢ حتى ١٩٨١. وموت سياسي سابق، لم يكن ليفجر سخطاً شعبياً عارماً كما حدث في جنازة أكينو ان لم يكن قد تراكم قبل ذلك تاريخ طويل من القهر والتعذيب والاغتيالات وخطف افراد المعارضة.

ولكن ذلك لا يوضح كل شيء.. فهناك على الأقل سؤالان مطروحان: لماذا عاد أكينو من الولايات المتحدة.. برغم انه كان حكم عليه بالاعدام بالفيليبين في ١٩٧٧، وتم تخفيف الحكم ونفيه؟. ولماذا تم اغتياله؟

قبل محاولة الاجابة يجب التذكير بمجموعة حقائق ترتبط بالمأساة الفيليبينية.. تدعم الولايات المتحدة نظام الدكتاتور ماركوس من اجل

الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في هذه الجزر (٧١٠٠ جزيرة) وفي منطقة جنوب شرق آسيا بشكل عام.. فالقواعد العسكرية بالفيليبين بلغت ٢٣ قاعدة. اشهرها قاعدتان كبيرتان «سبيك باي» التي يتمركز بها الأسطول السابع الاميركي، وقاعدة «كلارك» التي يتواجد بها الاسطول الجوي الاميركي الثالث عشر... وتبلغ مساحة القاعدة الأخيرة وحدها ٥٥ الف هكتار مع العلم ان مساحة جزر الفيليبين مجتمعة ٣٠٠ الف كم مربع... فهذه القاعدة تفوق مساحتها مساحة جزيرة سنغابور...

جددت الولايات المتحدة في حزيران (يونيو) ١٩٨٣ اتفاقها مع الفيليبين على استمرار تواجد القواعد الاميركية حتى ١٩٨٩ مقابل مساعدة عسكرية قدرها ٩٠٠ مليون دولار، كان القسط الأول منها ١٠٢ مليون دولار خفضه الكونغرس في ٩ تموز (يوليو) ١٩٨٥ الى ٢٥ مليوناً فقط كضغط سياسي على ماركوس. فالولايات المتحدة اذن تحافظ على وجودها العسكري بالمنطقة لأنه حسب تعبير الاميرال لونغ (قائد الاسطول الاميركي السابع في المحيط الهادي)، امام الكونغرس: «الوجود العسكري للولايات المتحدة في جزر الفيليبين له

اهداف سياسية هامة في المنطقة... ولكن له ايضا ضرورة جوهرية متعلقة بأمن الولايات المتحدة»!... ولذلك فوزارة الدفاع الاميركية تطبق شعاراً اساسياً، على اساسه تتحدد اللعبة السياسية، وهو شعار «حفظ القواعد» .. يضاف اليه طبعاً الحفاظ على المصالح الاقتصادية الاميركية والأجنبية، خاصة اليابانية، في ظل العلاقة الاستراتيجية الثلاثية الراهنة في جنوب شرق اسيا بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية..

فاذا اضيف لذلك حلم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - الذي تحول الى كابوس - في ان يجعلا من الفيليبين «نموذجاً للتنمية الرأسمالية» لمواجهة النماذج الشيوعية الاسيوية، فإن جوهر تعلق الولايات المتحدة بالفيليبين يتضح بعض الشيء!

نعود الى محاولة الاجابة عن الاسئلة المطروحة سلفاً.. لماذا عاد أكينو.؟

للولايات المتحدة سياسة تكاد تكون متماثلة مع مستعمراتها السابقة بشكل خاص، ومع النظم التي تدور في فلكها بشكل عام... وهذه السياسة تتبلور في محاولة امتصاص التناقضات والصراعات

الداخلية في تلك النظم عبر محاولات تصالح اجتماعي، وباللجوء الى وسيلة اساسية تسميها «الانتخابات الديمقراطية النزيهة»!! وهي في الواقع محاولة لاعادة تطعيم النظام بشرعية عددية، تصوت من اجل استمرار النظام برضاء شعبي منقطع النظير!! وتلك الورقة تلجأ اليها الولايات المتحدة، بالضغط الرقيق على حلفائها في البلاد المتخلفة

عندما يكون هؤلاء قد ارتكبوا حماقتهم التاريخية حتى الثمالة..

وأصبح رأس ماركوس معرضاً للقطاف... في شعارات رجل الشارع والطبقات الاجتماعية التي تستغله على السواء... وفي ظل تصاعد الرفض الراديكالي ، كان على الولايات المتحدة ان تتدخل «لتقنع» الدكتاتور ماركوس بضرورة ان يكون سير الانتخابات البرلمانية في حزيران (يونيو) ١٩٨٤ نزيهة لقطع الطريق على تجذر الصراع السياسي لصالح اليسار، وليصبح هناك امكانية استيعاب المعارضة البورجوازية المعتدلة داخل «نظام سياسي جديد»...

ولكن المعارضة المعتدلة ذاتها، ممزقة، وقليلة هي القيادات بينها التي تدعي لنفسها امكانية اكتساح شعبي لاقامة التوازن داخل

البرلمان وامتصاص الرفض الشعبي... لذلك اخرجت الولايات المتحدة اسم أكينو - الذي تعاون معها منذ زهرة شبابه - البرلماني المعتدل الذي بامكانه جمع المعارضة حوله، بتجربته التاريخية... والتجربة التاريخية لها دائماً نصيب في اختيارات الولايات المتحدة السياسية، فقد سبق ان ساندت ترشيح روكساس لرئاسة جمهورية الفيليبين عام ١٩٤٦، بعد اجلاء الاحتلال الياباني عنها، برغم ان روكساس لم يكن الا عضواً في الحزب الليبرالي، ومتعاوناً مع الاحتلال الياباني بين ١٩٤١ و١٩٤٥!!، وظل رئيساً حتى موته بعدها بعامين ١٩٤٨.

والانتخابات من ذلك الصنف لها مغزى مزدوج احدها امتصاص الغضب الداخلي، واعادة تنظيم القوى السياسية الداخلية التي تحافظ على المصالح الغربية والاميركية بشكل خاص... ثم محاولة ايهام الرأي العام العالمي والاميركي بشكل خاص، بانه حدث تعديل للمسار السياسي، فبعد انتخابات ١٩٨١ الرئاسية بالفيليبين بعث جورج بوش بتهنئته للدكتاتور ماركوس بالنجاح في الانتخابات

و«انضمامه الى البلاد التي تطبق المبادىء الديمقراطية»!!.. بايجاز في السنوات الأخيرة وقبل الانتخابات البرلمانية في ١٩٨٤، وجدت الولايات المتحدة نفسها امام «ضرورة تاريخية» وهي استبدال الحاكم الفيليبيني بحاكم آخر... أي أكينو... فعاد من المنفى قبل الانتخابات بنحو سنة...

اما اغتياله فليس الا بيد اعوان الدكتاتور نفسه.. فبحسهم التآمري ادركوا المغزى السياسي للولايات المتحدة.. وهو، اي اكينو، سيحل محل الدكتاتور، وبالتالي ايضاً سيأخذ ليس مكانه فقط، بل مكان الشخص المؤهل لذلك داخل زمرة اصدقاء الدكتاتور المريض.

واغضب اغتياله، قبل ان تطأ قدماه ارض الفيليبين، الولايات المتحدة او الوصي على العرش.. فطالب مجلس الشيوخ الاميركي «بتأليف لجنة تقصي حقائق للكشف عمن يقف وراء حادث الاغتيال..»!. ثم غضبت بشدة عندما اجل الرئيس ريغان زيارته للفيليبين التي كان مقرر ان يقوم بها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤. وتواصل غضبها بتخفيض حجم المساعدات العسكرية، اذ

ما زال الدكتاتور يبدي تمرداً على صاحب الامر والنهي، بالتلويح بانه سوف يرجع الجنرال فابيان فير الى منصبه اذا ثبتت براءته من تهمة تدبيره اغتيال اكينو.. وبالفعل في ٣٠ آب (اغسطس) الماضي قالت المحكمة العليا التي تتداول قضية الاغتيال باسقاط التهمة الأساسية في حادث الاغتيال عن الجنرال فير وسبعة من كبار رجال الجيش المتهمين في القضية.!

لم يخطىء كثيراً الحس التآمري للدكتاتور واصدقائه.. فقد طالب السفير السابق للولايات المتحدة بالفيليبين وليم سوليفان، طالب «بان تتدخل المخابرات المركزية الاميركية بكل الوسائل، مهما كانت درجة تلطيخها للأيدي، وتغير سلمياً وديمقراطياً الحكم بالفيليبين». وقائل هذا الكلام رجل «عليم بالأمور» فقد كان احد كبار رجال الادارة الاميركية والمخابرات المركزية في ايران حتى الأيام القليلة التي سبقت سقوط الشاه.. وهو يدرك مدى حكمة ان تتخلى الولايات المتحدة عن حليف لها «ذهب زمنه» وان تحاول ركوب موجة الأحداث واختيار الحاكم المنتظر...

ويحاول ماركوس لعب اللعبة... فيعلن عن احتمال اجراء

انتخابات للرئاسة قبل موعد انتهاء فترته الرئاسية في ١٩٨٧. تحذر الولايات المتحدة من ان يترشح لمنصب زوجة الدكتاتور ماركوس او وزير جيشه «فير» ومع تزايد احتمالات «التغيير» او بدقة استبدال ماركوس بآخر، يظل الخوف من التحول الشعبي الراديكالي.. فالولايات المتحدة تريد المحافظة على مصالحها في الفيليبين والمنطقة... ولا تريد ان تفتح جبهة جديدة في جنوب شرق آسيا، بعد تجربة فيتنام المريرة.. وفي ظل تورطها الراهن في الصراع باميركا اللاتينية والشرق الأوسط وافريقيا. وذلك لا يعني تخليها عن المنطقة والفيليبين ببساطة، بل ان ذلك اصلاً غير مطروح البتة... فالحل اذاً، محاولة مواجهة الغضب الشعبي وجيش الشعب الجديد، عن طريق تحالفات بين الولايات المتحدة والأحزاب القومية والليبرالية المعتدلة للمحافظة على مصالح الطرفين. والبديل لماركوس تقول بعض الأوساط انه سلفادور لوريل (٥٧ سنة)، «رئيس التنظيم الديمقراطي الوطني الموحد» وهو ابن جوزيه لوريل مؤسس الحزب الوطني عام ١٩٠٧، والذي كان ماركوس عام ١٩٦٥ مرشحاً لرئاسة الجمهورية ممثلاً له.

بينما يقول البعض الآخر بانه سيكون سيزار فيراتا (٥٦ سنة) رئيس الوزراء منذ ١٩٨١ ووزير المالية منذ ١٥ سنة، وتفضله طبقة رجال الأعمال.. ثم هناك ايضاً ادواردو كوجونكو (٤٩ سنة) الذي يتمتع «بفضيلة» كونه «الأب الروحي» لابن الدكتاتور ماركوس ولحفيده ايضاً.. الى جانب انه المستشار الاقتصادي للدكتاتور، ومن ناحية اخرى فهو ابن عم أرملة «أكينو».. فضلاً عن احتكاره لاستغلال صناعة جوز الهند ورئاسته لبنك اتحاد منتجي جوز الهند!؟

تلك هي الصورة العامة التي تلوح في الأفق القريب ولذا، فلا بد من التخلي عن وهم الديمقراطية والانتخابات الحرة.

أي رسالة أو تعليق؟